رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٠ / ٨ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٣٠/ ١٠ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٥

الحركات الاسلامية المتطرفة واثرها في بناء السلام في الصومال

Extremist Islamic movements and their impact on peacebuilding in Somalia

الباحث : سعد عيسى دهيم

Researcher: Saad Issa Dahim

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

dina.hatif@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يتناول البحث موضوع الحركات الاسلامية المتطرفة التي ظهرت على الساحة الصومالية بعد اندلاع النزاع الاهلي الصومالي الذي اعقب سقوط نظام سياد بري عام ١٩٩١ حيث ساهمت هذه التيارات بالكثير من الاحداث التي شهدها النزاع في دولة الصومال, وقد ركز البحث على تنظيمي المحاكمالاسلامية والشباب المجاهدين باعتبارهما قد ساهما مساهمة مباشرة في زيادة حدة النزاع من خلال المشاركة في العمليات العسكرية خصوصا مع التدخل الاممي الامريكي والتدخل الاثيوبي وظهور الاسلاميين كقوة مقاومة لهذا التدخل كما كانت هذه الحركات معارضة لمعظم الحكومات الانتقالية التي نتجت عن مؤتمرات المصالحة التي عقدت لأجل التوصل لحل النزاع الاهلي الصومالي وكانت هذه الحركات تعتمد اسلوب العمل المسلح كتعبير عن متبنياتها العقائدية القائمة على الجهاد المسلح ضد كل من يخالفها الراي لتشكل هذه النزعة المتطرفة عاملا من العوامل التي اعاقت عملية بناء السلام في الصومال .

الكلمات المفتاحية: " الحركات المتطرفة "،" الصومال "،" بناء السلام "

Abstract

The research deals with the subject of the extremist Islamic movement that appeared on the Somali science after the outbreak of the Somalia civil conflict that followed the fall of Said Barre regime in 1991.these movements contributed to many of the events that the conflict witnessed in the state of Somalia .this conflict .the research focused on the organizations of the Islamic courts and the mujahedeen youth .as they have directly contributed to increasing the intensity operations, especially with the American international intervention and Ethiopian intervention. The emergence of Isla mists as a resistance force to this intervention .these movements were also opposed o most of the transitional governments that resulted from the reconciliation conferences that were held in order to reach a solution to the Somalia civil conflict ,these movements adopted the method of armed action as an expression of their punitive principles based on armed jihad Against everyone who disagreed with their opinion to from this tendency extremism is one of the factors that hindered the peace building process in Somalia.

Keywords: "Extremist movements", "Somalia", "peacebuilding"

المقدمة

شهد النزاع الاهلي الصومالي نتائج وافرازات تكاد تكون فريدة من نوعها, تمثلت بالانهيار الكامل للدولة الصومالية, وغياب مؤسساتها المختلفة عن العمل, حيث شهد هذا النزاع تفاعل العديد من العوامل التي اثرت بشكل كبير في مسيرة هذا النزاع الاليم, وساهمت بشكل سلبي او ايجابي في محاولات بناء السلام التي يسعى اليها

الصوماليون وكانت الحركات الاسلامية المتطرفة التي ظهرت في هذا البلد من اهم العوامل التي كان لها حضور مهم في الساحة الصومالية, واثرت بشكل واضح في مسيرة النزاع وتفاعلاته .

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على دور الحركات الاسلامية في عملية بناء السلام نظرا للدور الذي لعبته هذه الحركات في تفاعلات النزاع وبروزها كقوة تنافس قوة الدولة وامكانياتها على ارض الواقع

مشكلة البحث : ينطلق البحث من تساؤل مفاده هل ساهمت الحركات الاسلامية بدور ايجابي ام سلبي في عملية بناء السلام في الصومال ومن هذا التساؤل تبرز تساؤلات فرعية عن اهم الحركات التي شاركت في النزاع وطبيعة واهداف هذه المشاركة.

فرضية البحث : تقوم فرضية البحث على أن الحركات الاسلامية المتطرفة ساهمت بشكل سلبي في عملية بناء السلام في الصومال من خلال اعتمادها على اساليب العنف والارهاب في السعي لتحقيق اهدافها.

المطلب الاول / الخلفية التاريخية للنزاع في الصومال

الصومال دولة عربية اسلامية افريقية تقع شمال شرق إفريقيا[١] تحتل أهمية استراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز[٢]تبلغ مساحتها حوالي ٦٣٧٦٥٧ كيلو متر مربع[٣] عدد سكانها حسب تقديرات عام ٢٠٢٤حوالي تسعة عشر مليون[٤] نسمة جميعهم تقريبا من المسلمين[٥]ويعتنقون المذهب الشافعي[٦]،كما ان للشعب الصومالي امتدادات داخل دول الجوار بالخصوص اثيوبيا وكينيا [٧] ، يتحدث الصوماليون اللغتين الصومالية والعربية كلغتين رسميتين في البلاد[٨] والعملة النقدية المتداولة هي الشلن الصومالي[٩]، ويتميز المجتمع الصومالي بميزة خاصة تميزه عن غيره من المجتمعات في القارة الافريقية وهي التجانس الثقافي[١٠]، اذ يتمتع بوحدة العرق والدين والهوية القومية[١١].

تعد الصومال الانموذج الاوضح للدولة الفاشلة التي لا تستطيع القيام بواجباتها الاساسية والحفاظ على وحدتها السياسية والاقتصادية[١٢] والتي تشكل في عالم اليوم مشكلة حقيقية تهدد الامن والاستقرار الدولي ولا تقل خطرا عن مشاكل الفقر والارهاب[١٣], اذ عانت من ازمة ناشئة عن فشل نموذج بناء الدولة الذي كان ناتجا عن الارث الاستعماري الناتج عن مقررات مؤتمر برلين ١٨٨٩ [١٤]، اذ افتقر بناء الدولة في الصومال منذ تشكيلها الى التوزيع الدستوري للسلطة الذي يعد اساس نجاح عملية الاستقرار في اي بلد([١٥]) ,وكان للموقع الجغرافي للصومال الذي يشكل مدخلا استراتيجيا للبحر الاحمر جنوبا مواجها بالجزء الجنوبي من شبه جزيرة العرب كما يقع على ساحل المحيط الهندي[١٦]اثر واضح في تقسيم الصومال بين الدول الاستعمارية, فقد اغرى الموقع الجغرافي الاستراتيجي الدول الاستعمارية بالتنافس في اقتسام بلاد الصومال[١٧]، دون اعتبار أن يؤدى هذا التنافس الخطير فيها الى اصطدامات مسلحة ، حيث عانى الصوماليون مع الاستعمار من ظاهرتين غريبتين[١٨]

- أن الاستعمار مزق الوطن الصومالي إلى خمسة أقسام بين أربع دول أجنبية على الرغم من قلة سكانه وهو الامر الذي لم تشهده اي بلدان القارة الافريقية.

– أن الصومال هو البلد الوحيد الذي اشتركت في تقسيمه دولة افريقية هي الحبشة. حيث قسم الصومال إلى خمسة أجزاء متمايزة جغرافيا[١٩]،فاحتلت بريطانيا الجزء الشمالي والذي عرف بالصومال البريطاني، واحتلت فرنسا ما عرف بالصومال الفرنسي أي جيبوتي حالياً، وكان الجزء الثالث الجنوبي تحت الوصاية الإيطالية وعرف بالصومال الإيطالي[٢٠]، والجزء الرابع الذي ضم إلى كينيا ، ثم الجزء الخامس وهو إقليم أوغادين الذي ضم إلى أثيوبيا [٢١].

حيث شهدت تلك الفترة تصارع ثلاثة قوى أوروبية استعمارية هي بريطانيا و فرنسا وإيطاليا اضافة الى قوة أفريقية محلية هي دولة الحبشة [٢٢]

استمرت السيطرة البريطانية على الجزء الشمالي من الصومال حتى عام ١٩٦٠م حيث عادت إيطاليا في تلك السنة لتدير الإقليم تحت نظام الوصاية الخاص بالأمم المتحدة، علماً أن بريطانيا اقتطعت جزءً من هذا الإقليم الجنوبي عندما كان تحت احتلالها وضمته إلى مستعمرتها في كينيا ليعرف فيما بعد "بالصومال الكيني" أو كما تسميه كينيا حالياً ب "المقاطعة الشمالية الشرقية" ومن جهة أخرى استرجعت أثيوبيا من بريطانيا سيطرتها على إقليم الصومال الغربي (أوغادين)علاوة على استحواذها على منطقة هود حسب الاتفاق مع بريطانيا عام١٩٥٥[٢٣].

أي أن الإقليم الصومالي كان مقسماً إلى خمسة أجزاء بين أربعة قوى استعمارية، بريطانيا تستحوذ على إقليمين وفرنسا ، إيطاليا ، إثيوبيا[٢٤] وعلى الشكل التالي :[٢٥]

- – الصومال الفرنسية، والتي تشكل اليوم جمهورية جيبوتي

– الصومال البريطانية، وهى المنطقة الواقعة تحت الحكم البريطاني والتي أصبحت فيما بعد مستقلة في حزيران ١٩٦٠ واتحدت مع أرض الصومال الايطالية لتشكيل دولة الصومال.

– الصومال الايطالية، وتشكل المنطقة التي استعمرتها إيطاليا واستقلت في تموز ١٩٦٠ لتصبح جمهورية الصومال بالاتحاد مع الصومال البريطاني.

– منطقة الحدود الشمالية التي شكلت جزءا من مستعمرة التاج الكيني .

– منطقة أوغادين، التي احتلتها اثيوبيا بين عامي ١٨٨٧ و١٨٩٥ والتي أصبحت فيما بعد جزء من الاراضي الاثيوبية.[٢٦]

وفي كانون الاول عام ١٩٥٩ حددت الامم المتحدة موعدا لأنهاء الوصاية على جنوب الصومال لتعلن استقلالها في الاول حزيران عام ١٩٦٠، كما قررت بريطانيا منح استقلال الصومال البريطاني في ٢٦ حزيران ، وتسارعت خطى السياسيين لإعلان الاستقلال وتوحيد الاقاليم الصومالية وأعلنت الوحدة في الأول من تموز تحت اسم جمهورية الصومال[٢٧].

اتسمت الحياة السياسية في الفترة ما بين الاستقلال عام ١٩٦٠ وانقلاب عام ١٩٦٩، بغلبة الصراع على السلطة بين الاحزاب السياسية اكثر من الحرص على بناء الدولة وترسيخ اسسها، وشهدت تلك الفترة معدلات عالية من الفوضى والفساد السياسي , واعتماد النظام السياسي على مبدأ " التوازن العشائري" وقد بدأت تلك الفترة بـ " تسييس القبلية والعشائرية" من خلال انشاء أحزاب سياسية معبرة عن عشائر معينة في المجتمع، بحيث يكون التركيز الرئيس لهذه الاحزاب قاصرا على التعبير عن المصالح الضيقة للعشيرة[٢٨], وساهم ترسيم الحدود الاستعمارية لجغرافيا الاثنية الصومالية ظهور الاخلال الواضح بالتركيبة الاجتماعية والاقتصادية واثار نزاعات دائمة وتوترات مستمرة في المنطقة وهو من الخطورة بمكان لما قد ينجم عن تفتت الجماعة الاثنية الواحدة ما يتجاوز تفكيك الروابط والعلاقات الاجتماعية والثقافية ليشمل ايضا النشاط الاقتصادي من خلال عرقلة حركة الجماعات التي تعتمد في بقائها على نظم بيئية إقليمية، هذا التفتيت الذي لحق الصوماليين الذي كانت تمثله إثيوبيا من تصريحات قادتها عن احقية

دولتهم في ضم الصومال الى مملكتهم الذي أدى لردة فعل تمثل بإعلان الوحدة التي اعلنت من النخب السياسية بعد الاستقلال مع عدم استنادها الى مقومات البقاء وتضمنها اخطاء بنيوية انعكست اثارها على واقع الدولة [٢٩].

المطلب الثاني/اسباب النزاع الاهلي الصومالي

بدأت الحرب الاهلية الصومالية عام ١٩٨٨، بعد ان تزايدت حدة الصراع ما بين نظام سياد بري والقوى المعارضة له لحد رفض شرعية الدولة وسلطاتها[٣٠], وتحت وطأة ضربات المعارضة المسلحة تم إقصاء "سياد برى" عن السلطة في كانون الثاني١٩٩٠ ، لتدخل البلاد في تداعيات انفراط عقد الدولة ، بهياكلها وأبنيتها، و لتبدا مرحلة من التدمير الذاتي ، والفوضى العارمة ، والفراغ الدستوري، وتدمير المؤسسات و البنى التحتية[٣١]

اولا– مسببات النزاع

هنالك أسباب عديدة لاندلاع النزاع الاهلي الصومالي توزعت بين اخطاء المرحلة التأسيسية للدولة الصومالية وطبيعة البنية السكانية والثقافية للمجتمع الصومالي ودور النظام الدكتاتوري الحاكم اضافة الى التدخلات الخارجية وما ساهمت به من تفجير النزاع واستمراره ويمكن ادراج اهم هذه الاسباب :

١– انقلاب عام ١٩٦٩ ومرحلة الدولة المستبدة

لم يكن النظام السياسي الذي اسسه الصوماليون بعد الاستقلال عام ١٩٦٠م قد وصل الى مرحلة النضج السياسي[٣٢] اذ رافقت سياساته وجود خطأين مركزيين هما :

- عجزه عن استيعاب الاختلافات بين اقليم الشمال واقليم الجنوب الناتجة عن سياسات المرحلة الاستعمارية.
- لجؤه الى الانتماءات القبلية كأساس لبقاء النظام واعتماده عليها لضمان الاستمرار في الحكم[٣٣].

بعد سنوات تسع من عمر الدولة المدنية سيطر الجيش الصومالي على الحكم عن طريق انقلاب عسكري ابيض ، مستغلا حالة فراغ السلطة الذي مرت به البلاد عقب مقتل الرئيس شرماركي، في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٩ لتكون الفرصة سانحة للجنرال " محمد سياد بري" للسيطرة على الحكم وليطرح نفسه بديلا للنخب المدنية ، فأعلن في ٢١ من شهر تشرين الاول ١٩٦٩ توليه السلطة ودخول البلاد مرحلة ثورية جديدة[٣٤].

استولى "محمد سياد بري" على السلطة تحت شعارات القضاء على الفساد واصلاح الاقتصاد المتداعي والعمل على توحيد البلاد، في جو من التصفيات الجسدية والاغتيالات المشبوهة التي اودت بحياة الكثير من الشخصيات العسكرية والمدنية ،فلم يتردد "سياد بري" في تصفية كل من يشكل تهديدا للنظام الحاكم [٣٥].

وتشير طريقة الانقلاب العسكري والفراغ السياسي الذي كان سائدا طوال تلك الفترة الى مقدار الضعف الذي كان تعيشه الدولة الصومالية، حيث سيطر العسكر على السلطة دون مقاومة تذكر، وقام النظام بتثبيت ركائز حكمه والقيام بالعديد من التغيرات الجذرية التي مست الواقع المجتمعي فلم تظهر بوادر المعارضة الا في فترات لاحقة من عمر النظام السياسي خاصة بعد الهزيمة من اثيوبيا خلال حرب الاوغادين ، فبعد عام من حرب القرن الافريقي ١٩٧٧–١٩٧٨ قام عدد من جنرالات الجيش بمحاولة انقلاب فاشلة ضد النظام"[٣٦] وكان قائدا الانقلاب هما الجنرال "عبد الله يوسف"، و"محمد شيخ عثمان عرو"، وبعد فشل المحاولة قام النظام بإعدام عدًدا من قادة الانقلاب، بينما هرب "عبد الله يوسف" وعدد من رفاقه إلى كينيا، ثم إلى إثيوبيا ليؤسسوا هناك أول جبهة عسكرية تهدف الى اسقاط النظام، وتوالى تأسيس الجبهات والحركات التي عملت على تحقيق هذا الهدف وبدوره واجه النظام العسكري

الجبهات المتمردة بقسوة ووحشية، واقترف جرائم حرب ضد المدنيين الذين شكلوا حاضنات لهذه الجبهات الا ان ما ساعد هذا النظام على الاستمرار تلقيه مساعدات خارجية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة عززت من صموده اطول وقت ممكن[٣٧].

لقد ادت سياسات النظام العسكري في الصومال عموما الى حالة من تعميق الخلافات القبلية وانهيار الاقتصاد الوطني بل لجا النظام الى سياسات هدامة تمثلت بعمليات تصفية للحسابات طالت مختلف شرائح المجتمع من عسكريين ومدنين ورجال دين[٣٨].

٢-عوامل متعلقة ببنية الدولة الصومالية

فرضت التجربة الاستعمارية للصومال أنماطا من علاقات الانتاج في المجتمع فكان المجتمع الصومالي قبل الاستعمار مجتمع رعوي يعيش على الرعي والانتاج الزراعي البسيط الموجه لتلبية الاحتياجات المحلية وقد ركز الاستعمار على التوجه الى الاسواق الخارجية، وانشا نظما جديدة للإدارة والحكم [٣٩]وقد تسبب ذلك في تقويض الاسس التقليدية للمجتمع الصومالي القديم وحلت بدلا عنها علاقات سلطوية جديدة , وفي فترة ما بعد الاستقلال حدثت حالة من الانفصال التدريجي بين هيكل الدولة الموروث عن الاستعمار والقائم على فرض علاقات السلطة من الداخل وتنظيم عمليات التبادل التجاري مع الخارج من ناحية و بين طبيعة الهيكل الاجتماعي الذي كان مازال قائما على اللامركزية والنظام الرعوي من ناحية أخرى، كما أسهمت القبيلة بدور رئيس في الحياة السياسية [٤٠] سيما إن القبيلة تحولت إلى مؤسسة وسيطة في العلاقة بين الدولة والمواطن بل حلت محل الدولة في أغلب الاحيان[٤١]، ثم توسعت إلى أداة رئيسية في إدارة الصراع أثناء الحرب الاهلية[٤٢]،وكانت الكيانات السياسية التي نشأت في الصومال(أحزاب سياسية ، جماعات معارضة ، ميلشيات مسلحة) في الاغلب تعبيرا عن انتماءات قبلية وهكذا شهد الصومال في هذه الفترة زيادة ملحوظة في عدد الاحزاب السياسية حتى وصل عددها في انتخابات شهر اذار ١٩٦٩ الى ما يقارب ستين حزبا دون وجود خطوط حزبية أو أيديولوجية تنظم عملها الحزبي[٤٣] وعلى الرغم من أن الشعب الصومالي لم يكن يعاني من أزمة اندماج وطني[٤٤] إلا أن ذلك لا ينفي أن القبلية تعرضت لتسييس شديد خلال فترة الحكم المدني وحكم نظام "سياد بري" وحتى فترة الحرب الاهلية ومراحل المصالحة الوطنية، فالدولة السياسية التي تكونت في الصومال عام ١٩٦٠ لم تعزز الشعور بالدولة الوطنية، وأنها كانت حالة شاذة ، فمن جهة كان الصومال من الدول القليلة في أفريقيا التي يتشارك شعبها في مجموعة من الجذور الثقافية المشتركة الكثيرة كاللغة والاسلام السني، بل وأغلبيته على المذهب الشافعي تحديداً، ومن جهة أخرى كانت هناك اختلافات كبيرة جداً بين العشائر الصومالية ورغم اقرار بالسمات المشتركة بين العشائر الفرعية التي تشكل التعريف الاولي للهوية[٤٥] حيث عزز تلاعب نظام حكم سياد بري بالتنوع العشائري في المجتمع الصومالي لضمان سيطرته على السلطة[٤٦] من هذا الواقع الذي كان فيه المجتمع الصومالي مبني على أساس مدني قبلي ابتلع فيه القبلي المدني[٤٧]

٣-العوامل الخارجية

غالبا ما تلعب العوامل الخارجية ادوارا واضحة في مسارات الحروب والنزاعات الاهلية وتفرز اختلافات من النزاع الدائر وطرق ادارته لتاتي الادوار الخارجية كتعبير عن الموقف من الازمة او النزاع [٤٨] اذ أسهمت القوى الخارجية بأدوار متنوعة في اندلاع الحرب الاهلية الصومالية ، وكان التدخل الاثيوبي المباشر في الحرب الاهلية الصومالية

قد برز بقوة[٤٩]، إذ فتحت إثيوبيا أراضيها أمام جماعات المعارضة الصومالية ومكنتها من استخدامها كنقاط انطلاق لشن الهجمات ضد القوات الحكومية في الصومال كما وفرت لها الحماية العسكرية وزودتها بكافة انواع الدعم،[٥٠]أما من حيث الدور غير المباشر الذي أدته القوى الدولية والاقليمية في تأجيج الحرب الاهلية الصومالية فقد كان أكثر خطورة وجاء هذا الدور من خلال تقاعس المجتمع الدولي عن التدخل المبكر لاحتواء الصراع الداخلي المتزايد في الصومال منذ أواخر السبعينيات إذ كان واضحا أن نظام "سياد بري " قد فقد شرعيته بالنسبة لمعظم قطاعات الشعب الصومالي ومع ذلك فإن الولايات المتحدة و باقي الفاعلين الدوليين والاقليميين قد شاهدوا التطورات العنيفة في الصومال وامتنعوا عن التفكير في استراتيجية ناجحة لتفادي تدهور الاوضاع في الصومال .

وتشير بعض الآراء أن الولايات المتحدة أدت دورا غير مباشر في سقوط نظام " سياد بري " حين امتنعت عن تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لنظامه في فترة حرجة وحساسة ثم امتنعت عن التدخل للوصول إلى تسوية سياسية للصراع بين النظام والمعارضة وذلك في إطار رغبة الولايات المتحدة في إعادة ترتيب الاوضاع في منطقة القرن الافريقي، سعيا إلى تغير النظامين في الصومال وإثيوبيا في آن واحد من أجل فتح صفحة سياسية جديدة في المنطقة، سيما أن إدارة جورج بوش الاب كانت تروج أنذاك بقوة لفكرة النظام العالمي الجديد الذي يرتكز من بين ركائز عديدة على تعزيز التطور الديمقراطي في مختلف أقاليم العالم[٥١].

٤- اشكاليات الوحدة في فترة ما بعد الاستقلال

عانت دولة الصومال منذ استقلالها أزمة سياسية ارتبطت بكيانها القومي، ونزاع مع جيرانها بسبب التقسيم الاستعماري لاراضي الصومال على شكل عطايا وهبات، ومحاولات تمرد الدولة الصومالية على الحدود المرسومة كي يبقى هذا الامر المظهر الاوضح في علاقاتها مع محيطها الاقليمي.

استقلت صومالي لاند البريطانية عن الاستعمار في ٢٧ حزيران ١٩٦٠ ونالت صومالي لاند الايطالية استقلالها بعد ذلك بأربعة أيام وشرع الشطران في تجربة الوحدة المباشرة دون قيد وتأسست بموجب ذلك الجمهورية الصومالية، وكان علم الدولة الجديدة تتوسطه نجمة خماسية دلالة على المناطق الخمس التي اقتطعت من الدولة الام، اذ تقع اثنتان من هذه المناطق في أراضي الجيران، وثالثة تحت الاستعمار الفرنسي. ولم يمض وقت طويل حتى دعمت هذه النزعة التحريرية التوحيدية حركات المقاومة الصومالية وساندتها في جيبوتي وأوغادين وإقليم نفد في كينيا[٥٢] .

في سياق الوحدة، كان التحدي الاصعب يتمثل بتوحيد الصومال البريطاني والايطالي لتشكيل جمهورية الصومال الموحدة، في ظل وجود ميراث نظامين استعماريين مختلفين يتطلبان الاصلاح والتكامل في بلد جل سكانه من الفقراء وتصل نسبة الامية فيه الى ما يقارب ٩٠% من مجموع السكان، وعلى الرغم من الاحتفال العارم بالوحدة بين الجزئيين فقد ظهرت خلافات حادة حول تقسيم السلطة، حيث تم الاتفاق على تشكيل مجلس برلماني موحد عن طريق الجمع بين برلماني الاقليمين، وتشكل البرلمان من ١٢٣ عضوا ٣٣ من الشمال، و٩٠ عضوا من الجنوب وكانت المهمة الرئيسة للبرلمان تتمثل في اختيار رئيس الجمهورية المؤقت ، حيث تم اختيار عبد الله عثمان، في ٥ تموز ١٩٦٠، دون أن يكون هناك منافس له بمجموع أصوات بلغت ١٠٧ من إجمالي اصوات البرلمان, اذ شهدت السنوات الاربعة الاولى من عمر الدولة الصومالية تحقَّيق بعض الجوانب الايجابية على الصعيد الديمقراطي مع انجاز هامش من التنظيم السياسي الحزبي وتجنب الوقوع في حكم الحزب الواحد أو الديكتاتورية ، لكن كان هناك

عامل سلبي بارز تمثل في إساءة استخدام المال العام، وإساءة استخدام نفوذ السلطة، وضعف الكفاءة في المستويات المتقدمة من الدولة، وتغول المال السياسي في العمل الحزبي، كما ظهر في انتخابات عام ١٩٦٣ ومثلت الاستقالة الجماعية لممثلي الشمال في حكومة الاستقلال، وقيام عدد من ضباط الشمال بمحاولة انقلابية فاشلة تهدف لاستعادة استقلال الشمال في السنة الاولى من عمر الدولة الفتية إشارة واضحة إلى نزعة مبكرة لتراجع اقليم "صومالي لاند" عن الوحدة، واظهر وهن البناء الوطني الجديد وضعف الكيان الموحد المنشود.

وبذلك نشأت الوحدة الصومالية وفق اسس غير سليمة فلم تأخذ نصيبها المحلي من النقاشات والتحضيرات والاعمال الممهدة بل جاءت بناء على رغبة الشخصيات النخبوية في الشطرين وما كان يدفع بهذه الزعامات والشخصيات من مصالح ضيقة او مصالح وطنية غير مستندة الى ركائز من واقع الحياة يدفعها الى النجاح اضافة الى الضغط الذي شكله التخوف من قيام اثيوبيا بابتلاع الشطرين المستقلين حديثا من اقليم الصومال الكبير وما شكله هذا التخوف من عامل تعجيل بإعلان الوحدة .

المطلب الثالث / بروز التيارات الاسلامية المتطرفة

تشكل الثقافة الاسلامية عاملا مهما لا يمكن انكاره في التكوين الثقافي والحضاري والاجتماعي للشعب الصومالي باعتبارها منبع ثقافي مؤثر في حياة ابناءه حيث تفاعل هذا المجتمع مع المؤثرات الثقافية التي أنتجتها الهجرات العربية الاسلامية القديمة[٥٣] لينتج العامل الديني نقاط مؤثرة في مسيرة الشعب الصومالي منذ العصور القديمة مرورا بالمرحلة الاستعمارية والى الوقت الحاضر الذي تعد فيه الحركات الإسلامية حاليًا قوة مؤثرة في البلاد، فبعد عقودٍ من الضعف والاضطهاد على يد النظام العسكري الحاكم الذي كبح جماح الحركات الإسلامية واصابها بالوهن والخمول ،وبدأت هذه الحركات والتيارات تنشط على الساحة بعد الإطاحة بالحكومة المركزية عام ١٩٩١م، وبدأت الحركات الإسلامية تبرز واحدةً تلو الأخرى [٥٤]، ورغم حضور هذه الحركات ودورها في الحياة السياسية الصومالية فأنها لم تستطع التغلب على الجانب القبلي في المجتمع الصومالي ، وان معظم هذه الحركات الإسلامية حتى المعاصرة منها تميل إلى أن تكون ذات تنظيم عشائري وفقا للمعايير القبلية للمجتمع اذ أضعفت العديد من التنظيمات الاسلامية بسبب الخلافات العشائرية التي تعاملت معها وفق منطلق قبلي بحت[٥٥], كما غلب طابع الانغلاق ورفض الاخر على معظم هذه الحركات متخذة من اساليب القوة والارهاب اسلوبا لعملها مع رفض لغة الحوار الذي يعد احد الادوات الفعالة في نشر ثقافة التسامح وتعزيز الثقة بين افراد المجتمع[٥٦]

انتجت الحركات الاسلامية المعاصرة في الصومال من خلال تفاعلها مع المشاكل القبلية ومشاكل التدخل الخارجي عوامل ساهمت في تأزيم المشهد في البلاد مع ما تحمله هذه الحركات من افكار وأيدولوجيات متطرفة قائمة على انتاج العنف والارهاب كوسائل واضحة في سبيل تحقيق اهدافها، حيث اتاح الفراغ السياسي والأمني الذي اعقب انهيار الدولة في الصومال، وعدم وجود مجتمع مدني حديث، فرصة مهمة للحركات الإسلامية بمختلف تياراتها، وجدد امالها بإقامة الدولة الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية، حيث ان تلك التيارات متفقة عموما على إقامة هذه الدولة الا انها مختلفة في الأفكار والأهداف والوسائل، التي تحققها، فمنهم من حمل السلاح، ومنهم من اكتفى بالدعوة، ومنهم من فتح المدارس والجامعات وبدا بتقديم الخدمات الاجتماعية، فكان سقوط الحكومة المركزية، وشيوع الفوضى ، قد فتح آفاقا جديدة للإسلاميين مكنتهم من التمدد والتوغل والانتشار، ورفعت عنهم الحظر والقيود

المفروضة من قبل الحكومة السابقة، ونظرا لانهيار مؤسسات الدولة وغياب اي نوع من انواع المؤسسات سواء كانت تشريعية ام تنفيذية ام قضائية ادى ذلك الى البحث عن من يملا الفراغ الامني والتشريعي فكانت التيارات الدينية هي اول من بادرت بتأليف لجان امنية ومحاكم للفصل في النزاعات القائمة وتحقيق الامن في المناطق التي اقيمت فيها، اذ ان كل محكمة كانت تعمل في الحي الذي تقطنه قبيلة بعينها فكانت تفصل في الخصومات وتعاقب الجناة [٥٧].

ويمكن الاشارة الى اهم التنظيمات المؤثرة اثناء النزاع الاهلي في الصومال :

اولا / المحاكم الإسلامية

تعود فكرة ظهور المحاكم الاسلامية الى جذور الثقافة الصومالية التي تمنح القاضي او الفقيه او شيخ القبيلة صلاحية فض المنازعات وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية او وفقا للأعراف العشائرية الراسخة[٥٨]، حيث شكل ظهورها تحولا مهما في مسار الحركة الاسلامية في الصومال والتي ظهرت بديلا عن غياب الدولة والقانون ،وعكست تركيبة المحاكم في الصومال دمجا لاهم عنصرين مؤثرين في الثقافة السياسية الصومالية وهما العشيرة والاسلام.

١- مراحل تشكيل المحاكم الاسلامية

مر تشكيل المحاكم الاسلامية بعدة مراحل اهمها

المرحلة الاولى :وهي مرحلة تأسيس محاكم ذات مرجعية دينية تعمل على حل النزاعات المحلية وتوفير الامن بدعم من بعض التجار واصحاب الاموال الذين سعوا لخلق نظام يحمي ممتلكاتهم وثرواتهم من الجماعات المسلحة, اذ تشكلت اول المحاكم الإسلامية عام ١٩٩١ بعد اشهر قليلة من سقوط حكم سياد بري، حيث اجتمعت مجموعة من العلماء برئاسة الشيخ محمد معلم الأب الروحي لمعظم الحركات الإسلامية في الصومال، واتفقوا على تأسيس محكمة إسلامية تسمى (الطليعة) لأجل وضع حد للفوضى وحفظ ما يمكن حفظه من الممتلكات والمرافق العامة للدولة التي تعرضت للنهب، إلا أن زعيم الحرب القوي الجنرال محمد عيديد لم يكن ليسمح بظهور قوة أخرى قد تنافسه النفوذ، واستشعر منها الخوف وقضى عليها في مهدها[٥٩].

المرحلة الثانية(١٩٩٤-١٩٩٧) واستغلت فيها المحاكم الاسلامية حالة الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الدولية من الصومال ووصول الاوضاع الى حالة "حكم دون حكومة "[٦٠] وبدات اول بادرة تشكيل في هذه المرحلة عندما اجتمع وجهاء قبيلة أبغال واتفقوا على إنشاء محكمة إسلامية في عام١٩٩٤ لاستعادة الأمن في أحيائها وتمكنت هذه المحكمة من خلال استخدام العقوبات القاسية من فرض الأمن والنظام في شمال مقديشو مما ادى لازدياد قوتها وانتشار صيتها الا انه سرعان ما حدثت انشقاقات داخل القبيلة، ودب الخلاف أيضا بين القائمين على المحكمة، واستغل زعيم الحرب علي مهدي ذلك وقام بحل المحكمة عام ١٩٩٧[٦١].

المرحلة الثالثة(١٩٩٧-٢٠٠٠) حيث شهدت هذه الفترة حدثين مهمين اثرا في مسيرة المحاكم الاسلامية وساهما في احتلالها مكانا مهما في ساحة النزاع الصومالي الحدث الاول هو دخول القوات الأثيوبية الى الأراضي الصومالية، اذ وجهت ضربة قاصمة لمليشيات الاتحاد الإسلامي، التي أعلنت إمارة إسلامية لها في منطقة جدو. وتعد تلك الضربة مرحلة حاسمة في تاريخ هذه الحركة، إذ أنها شكلت نكسة قوية لطموح الحركة في إقامة دولة إسلامية بالقوة، وتفرق اتباعها، ورجع الكثير من أعضاؤها إلى المنطقة التي ينحدر منها، منخرطاً في أنشطة مجالات الحياة العامة المختلفة[٦٢]بينما حاول البعض اعادة تنظيم انفسهم مجددا.

اما الحدث الاخر فهو تغير المشروع السياسي لدى جماعة الاتحاد الاسلامي بعد تدمير قواهم العسكرية في مناطق قسمايو ولوقا ومركا على يد القوات الاثيوبية والفصائل المسلحة المتحالفة معها والتوجه نحو المحاكم الاسلامية واستثمار حضورها في الشارع الصومالي فأصبحت المحاكم الاسلامية في هذه المرحلة مؤسسة شرعية سياسية وقضائية واجتماعية طرا عليها تحول نوعي من خلال انضمام اعضاء الاتحاد الاسلامي بعد هزيمتهم عام ١٩٩٦ والذين، غيروا اسلوب عملهم ، وعملوا باستراتيجية قائمة على التوغل في المؤسسات الاجتماعية القائمة لأجل التأثير فيها، ومن ثم توجيهها بما يحقق أهدافهم، والتفتوا الى أهمية المحاكم، واهمية استغلالها لمشروعهم السياسي، وقرروا ركوب الموجة عن طريق إنشاء محكمة إسلامية تابعة لهم[٦٣].ثم التوجه نحو تشكيل هيئة تنسيق موحدة لكافة المحاكم ومن ثم تشكيل مجلس المحاكم الاسلامية[٦٤].

ومنذ عام ١٩٩٩ بدأت المحاكم في جنوب مقديشو تنسق فيما بينها، بعد بسط نفوذها على معظم مناطق الجنوب، ونجحت في إعادة الهدوء والأمن النسبيين إليها، لتظهر بعد ذلك فكرة تشكيل إدارة موحدة لمحاكم جنوب مقديشو برئاسة الشيخ حسن محمد عدي.[٦٥]

المرحلة الرابعة(بعد عام ٢٠٠٠) فمع حلول عام ٢٠٠٠ كانت المحاكم الاسلامية قد رسخت وجودها، وأصبحت قوة تنافس زعماء الحرب، الذين ساورهم القلق من الانتشار الواسع للمحاكم ، والتأييد الشعبي الكبير الذي يتمتعون به، وتأكدت هذه المخاوف بعد عقد مؤتمر المصالحة الصومالية في جيبوتي عام ٢٠٠٠ بدون دعوة زعماء الحرب للمشاركة فيه، وكان ذلك أول تحد حقيقي لنفوذهم، حيث لعبت المحاكم الإسلامية دوراً بارزاً في هذا المؤتمر، وكان لها ممثلون في البرلمان، فكان الإسلاميون وراء ترشيح وانتخاب الرئيس قاسم صلاد وذلك ما أثار مخاوف إثيوبيا والولايات المتحدة، وطرح علامة استفهام كبيرة على مستقبل هذه الحكومة وعلاقتها بالإسلاميين.

وبعد فترة قصيرة من عودة حكومة صلاد إلى الصومال في بداية عام ٢٠٠١، حدثت اعتداءات ايلول ، التي غيرت سياسة الولايات المتحدة حين أعلنت حربها على الإرهاب [٦٦]مما جعل الرئيس قاسم في موقف حرج ، فإما أن يستمر في تحالفه مع المحاكم الاسلامية ويحظى بسخط أميركا وعقابها، وإما أن يرضي الولايات المتحدة ويخسر تأييد الإسلاميين، حيث طلب من مسؤولي المحاكم تفكيكها وتسريح ميليشياتها، أو الانضمام لقوات الأمن والجيش الحكوميين[٦٧]،ووافقت المحاكم على ذلك، لكنها لم تفكك ولم تسرح جنودها، وإنما جمدت أعمالها حتى تهدأ العواصف الامريكية وتمر بسلام .

في عام ٢٠٠٤ بدأت المحاكم الاسلامية تجنيد الشباب الصومالي لتنفيذ حملة اغتيالات واسعة مضادة، تستهدف كل من يشتبه بعلاقاته مع الغرب من خبراء عسكريين وأكاديميين وعاملين في هيئات الإغاثة العالمية، وأصبحت العاصمة مقديشو مسرحا لتصفيات متبادلة بين أطراف محلية تعمل لجهات خارجية .

استأنفت المحاكم أعمالها بعد تجميد دام ثلاثة أعوام تقريبا باتفاق مع الرئيس صلاد لإعطاء فرصة لحكومته التي ظهرت عليها أمارات الضعف, وتردت الأوضاع الأمنية في مقديشو حتى بدأت المحاكم إعادة ترتيب صفوفها ثانية، واستطاعت فرض النظام والأمن على مناطق جنوب العاصمة، مما اضطر العصابات المسلحة للفرار إلى شمال مقديشو كآخر معقل لأعمالهم الإجرامية.

وبعد أن نجحت المحاكم في التخلص من العصابات المسلحة وبسطت نفوذها على جميع أحياء العاصمة، وفي ظل مشروع زعماء الحرب للقبض على من يشتبه فيه بالإرهاب، الذي كما رأينا استغله زعماء الحرب لتصفية خصومهم الإسلاميين، وتقليص نفوذ المحاكم الإسلامية الذي يزداد يوما بعد يوم، شعرت المحاكم بإلحاح بحاجتها إلى الاتحاد ضد امراء الحرب.

وفي ١٥-٦-٢٠٠٥ تم توحيد المحاكم الإسلامية تحت إدارة مركزية موحدة، وانتخب الشيخ شريف رئيساً لها لتصبح المحاكم قوة كبيرة ومعادلة صعبة في ميزان القوى في البلاد، وتم تأسيس مجلس المحاكم الإسلامية، يتكون من اثنتي عشرة مجموعة وتم انتخاب مجلسين مجلساً للشورى برئاسة الشيخ حسن طاهر أويس، ومجلساً تنفيذياً برئاسة الشيخ شريف، وعند النظر في الأطراف التي يتكون منها هذا المجلس يلاحظ أنها تختلف في الرؤى والأفكار والأهداف، ولم يكن يجمعها إلا مواجهة زعماء الحرب، الذين رأوهم يشكلون تهديداً خطيراً لوجودهم جميعاً، ولما زال هذا الخطر ظهر للعيان صعوبة بقاء هذا التحالف على ما هو عليه من التباين والتضاد بل والتناقض. فاتحاد المحاكم الإسلامية كان يجمع أطياف تيارات الإسلام السياسي بمختلف أجنحته المتطرفة منها والمعتدلة.

وفي ٢٠-١٢-٢٠٠٦ بدأت المناوشات بين القوات الإثيوبية والحكومية الصومالية من جهة، و المحاكم الإسلامية من جهة أخرى، وبعد أسبوعين من المواجهات العنيفة بين الجانبين انهزمت المحاكم، وتفرقت ميليشياتها، وبدأت القوات الإثيوبية زحفها إلى العاصمة مقديشو. وفي ٢٨-١٢-٢٠٠٦ دخلت مع القوات الحكومية إلى مقديشو.

وفي شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ شنت طائرات الحرب الأميركية قصفاً جوياً على مواقع نائية في الجنوب الصومالي، فر إليها مسؤولو المحاكم وما تبقي من ميليشياتهم.

لم يكتسب تنظيم المحاكم الاسلامية شرعية وجوده في الصومال من امكانياته السياسية أو معتقداته العقائدية والفكرية, ولا من توجهاته العامة في بناء الدولة الاسلامية في الصومال ولا من انتمائه او من تأثره بمنهج وفكر الاخوان المسلمين العقائدي أو بالحركة الوهابية أو الاصولية الاسلامية أو تنظيم القاعدة، بل اكتسب شرعية وجوده من كبحه لأمراء الحرب وزعماء المليشيات, لذا ظهر في الجانب الاخر حركة التحالف من أجل السلام عام ٢٠٠٦ التي كانت تضم قادة المليشيات وأمراء الحرب بدعم إثيوبي وأمريكي للتصدي لميلشيات المحاكم الاسلامية، حيث شنت الولايات المتحدة حربًا على هذا التنظيم في إطار ما عُرف حينها بالحرب على الإرهاب التي جاءت كرد مباشر على هجمات الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١[٦٨].

وانتهى الامر بالتدخل والاجتياح الأثيوبي للصومال في ٢٨ كانون الاول ٢٠٠٦ والضربات الجوية الامريكية في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٧ على المحاكم الاسلامية بوصفها قوة معادية .

ثانيا / حركة الشباب المجاهدين

وتعد التنظيم الارهابي المسلح الاكبر والاقوى في الصومال، مقارنة بالجماعات المسلحة الاخرى، وتدين الحركة بالولاء لتنظيم القاعدة، وكانت تمثل الجناح العسكري لاتحاد المحاكم الاسلامية الذي كان يسيطر على العاصمة مقديشو الا أنها أعلنت انشقاقها عنه عام ٢٠٠٧[٦٩]، وتعود جذور الحركة الى تنظيم الاتحاد الإسلامي الذي قرر عام ١٩٩٦ إلقاء السلاح مؤقتاً، وذلك بعد الهزائم التي مني بها، غير أن عناصر من الاتحاد لم تقنع بهذا القرار، ورفضت تنفيذه، وقررت مواصلة الجهاد المسلح، لتعرف فيما بعد بجماعة الشباب. وعلى الرغم من

أن الجماعتين –الاتحاد والشباب– من السلفية الجهادية، إلا أن الأولى تريد أن تكون مستقلة عن حركات الجهاد العالمي، بينما تعتبر حركة الشباب نفسها جزءا من هذه الحركات، ولها ارتباط تنظيمي مع تنظيم القاعدة مؤمنين بأن الجهاد في القرن الأفريقي يجب أن يكون جزءاً من الجهاد الذي يخوضه مجاهدو تنظيم القاعدة على المستوى العالمي(٧٠).

عرفت جماعة الشباب في الصومال باعتبارها جزء من تنظيم المحاكم الاسلامية ،ولم تكن معروفة كتنظيم مستقل له هياكل ادارية بل كان عبارة عن مجموعة خلايا من الشباب المتدربين، يتسع نفوذهم، وتتنامى أنشطتهم وفقا للظروف الميدانية، وهو ما لفت انظار الولايات المتحدة وزعماء الحرب اليهم، الذين كانوا–آنذاك– فيِ صراع سياسي مع الرئيس الصومال الانتقالي الراحل عبد الله يوسف أحمد.(٧١) ويقدر عدد اعضاءها ما بين ٣٠٠٠–٧٠٠٠ مقاتل يتمركزون وسط وجنوب الصومال وتتعدد مصادر تمويلها بين التبرعات من المتعاطفين والواردات الناجمة عن عمليات القرصنة والجريمة المنظمة(٧٢).

عام ٢٠٠٤–٢٠٠٥ شرعت الجماعة في تنفيذ عمليات اغتيال واسعة ضد أشخاص تتهمهم بالعمالة للغرب وفي عام ٢٠٠٦ خرجت الجماعة عن العزلة، ولعبت دوراً بارزاً في المعارك التي خاضتها المحاكم الإسلامية ضد تحالف زعماء الحرب لمكافحة الإرهاب حيث نجحت في استقطاب الآلاف من الجهاديين الأجانب في صفوفها، والذين توافدوا على البلاد تلبية لدعوة قادة القاعدة أتباعَهم للتوجه إلى الصومال لمساعدة المقاتلين الاسلاميين في الصومال، ومع تزايد حركات المقاومة الصومالية للتدخل الاثيوبي برزت جماعة شباب المجاهدين كواحدة من الفصائل المسلحة ذات الوجود العسكري الملحوظ باعتبارها جزءا من تنظيم المحاكم الاسلامية قبل انهياره، كما رسخت من حضورها بوضوح عام ٢٠٠٧وخاضت معارك شرسة ضد القوات الاثيوبية وقوات الحكومة الانتقالية الصومالية وبدات بالسيطرة على العديد من المناطق وتمكنت من السيطرة على تسع محافظات من أصل ثماني عشرة محافظة صومالية، وتحولت من تنظيم محلي يقاتل ضد زعماء الحرب إلى حركة إقليمية ودولية تهدد الامن العالمي، لكن "الشباب" ذات الايديولوجية القاعدية مرت بمراحل قوة وضعف، وما تواجهه حاليًا من ضغط عسكري من قبل الجيش النظامي الصومالي الذي تسانده مليشيات مسلحة من العشائر التي انتفضت ضد الحركة بعد أن أفرط أتباعها بتأزيم العلاقة مع العشائر من خلال الكثير من التجاوزات التي أحدثتها منهجية تعامل الحركة مع حاضناتها الشعبية في القرى والوحدات والبلدات الوسطى من البلاد، وذلك على مر السنوات التي كانت تبسط نفوذها الامني والعسكري.

استمر الصراع ضد حركة الشباب المجاهدين بين مد وجزر، فتارة تخبو جذوة الصراع معها وتشتعل الجبهات ضدها تارة أخرى، لكن "حركة الشباب" التي تغلغلت في النسق الاجتماعي والامني في الصومال حافظت على بقائها في عدة مناطق وسط البلاد وجنوبها، إلا أن ما تواجهه من ضغط عسكري أضعف قدراتها على التماسك والصمود أمام الجيش ومسلحي العشائر يثير تساؤلات حول مستقبل وجود ذراع القاعدة الاقوى في القرن الافريقي، خاصة بعد تبني الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ٢٠٢٢–٢٠٢٦ نهجًا عسكريًا صارمًا ضد الحركة .

١- حركة الشباب وصراعها داخل المجتمع الصومالي

تنتمي حركة الشباب المجاهدين الى الافكار السلفية الجهادية، وكان موقفها واضحا من عدم التفاوض مع الحكومة الصومالية واعلنت الجهاد ضد القوات الاثيوبية وفرضت رؤيتها على الجناح العسكري في تنظيم المحاكم

الاسلامية وبعد هزيمة المحاكم اعلنت جماعة الشباب عن نفسها كتنظيم مستقل وحكمت على قادة المحاكم بالردة والكفر وقد اعلنت الادارة الامريكية تنظيم شباب المجاهدين ضمن تصنيف الجماعات الارهابية(٧٣).

يمكن تقسيم مراحل الصراع بين الحكومات الصومالية المتعاقبة وحركة الشباب وفقا للمراحل التالية:

- مرحلة الرئيس الاسبق شريف شيخ أحمد ٢٠٠٩- ٢٠١٢

أعلنت حركة الشباب المجاهدين في عام ٢٠٠٧ انشقاقها عن اتحاد المحاكم الاسلامية برئاسة شريف شيخ أحمد، بذريعة أن المحاكم تحالفت مع "علمانيين" بعد لجوء قياداتها إلى إرتيريا وتشكيلهم تحالف ضد حكومة عبدالله يوسف أحمد ٢٠٠٤-٢٠٠٩، واشتد الصراع بين مسلحي حركة الشباب والقوات الصومالية إبان حكم الرئيس شريف، حتى خروج مسلحي الحركة من العاصمة مقديشو أواخر عام ٢٠١١ وتمركزهم في ضواحيها، وذلك بعد تدخل عسكري من قوات حفظ السلام الافريقية أميصوم وطردها من الاحياء الشمالية من العاصمة(٧٤)

- مرحلة الرئيس حسن شيخ محمود الاولى ٢٠١٢-٢٠١٧

مع انتخاب حسن شيخ محمود رئيسًا للصومال في أيلول عام ٢٠١٢ تغير الوضع الامني في الصومال، فركزت إدارته على محاربة حركة الشباب وطردها من معاقلها الاستراتيجية ومراكز نفوذها ومصادر دخلها ومنابع تمويلها، خاصة في المدن الساحلية المطلة على المحيط الهندي، مثل مدينة مركة وبراوة ، فمع إعلان الولايات المتحدة الامريكية برئاسة الرئيس الاسبق باراك أوباما اعترافها بالحكومة الصومالية عام ٢٠١٣، شن الجيش الصومالي بمساندة من قوات الاتحاد الافريقي هجومًا واسعا على الحركة، واستطاع السيطرة على ما يقارب ١٥ مدينة في وسط وجنوب البلاد، وبدت الحركة في حالة من الضعف والانكسار، ولم تعد قادرة على شن ضربات عسكرية مؤثرة أو هجمات مضادة ضد القوات الصومالية والافريقية ،الا ان الحركة استعادت السيطرة على بعض المناطق مع نهاية حكم الرئيس حسن شيخ محمود عام ٢٠١٦ وعادت لتنتشر في محيط المدن القريبة من العاصمة، وهو ما أعطى صورة مغايرة لمجريات الوضع الامني والعسكري ، وأن حركة الشباب لم تمت بعد بل نشأت من جديد واستعادت نشاطها بتنفيذ هجمات انتحارية وأخرى مباشرة ضد أهداف عسكرية للقوات الافريقية في المدن الجنوبية، معززة نشاطها العسكري والميداني بالحضور الاعلامي الواضح في وسائل التواصل الاجتماعي بإبراز صور وافلام مرئية تتضمن غاراتها وهجماتها على الجنود الافارقة، لتوفير حافزً معنويً لأنصارها والمتضامنين معها .

- مرحلة الرئيس السابق محمد عبد الله فرماجو ٢٠١٧-٢٠٢٢

شهد نشاط حركة الشباب خلال فترة محمد عبدالله فرماجو نموًا ملحوظًا، لدرجة أنها باتت توصف بكونها "كيانًا موازيًا " للحكومة في جمع الضرائب وتطبيق أحكامها وفصل الخصومات حيث تمكنت "الشباب" من جمع ١٥ مليون دولار أمريكي شهريًا عن طريق فرض ضرائب تفوق ضرائب الحكومة الصومالية والولايات الفيدرالية.

وفي المقابل، أضحت هجمات حركة الشباب منذ عام ٢٠١٧ اكثر عنفا ودموية بتوسع عملياتها العسكرية، واستولت على مناطق شاسعة من جنوب البلاد ووسطها، كما تمكنت من إعادة تنظيم صفوفها عسكريًا وجنَّدت الاف الشباب الى صفوفها ،رغم أن الرئيس " فرماجو" ركز في فترة حكمه على بناء الجيش الصومالي ومكافحة حركة الشباب، إلا أن فترة حكمه لم تشهد حربًا عسكرية، لكن الحكومة الفيدرالية برئاسة حسن علي خيري ٢٠١٧-٢٠٢٠ استطاعت ترتيب الجيش وفق قاعدة بيانات حكومية إلكترونية وشطب المليشيات والفصائل المسلحة من قوائم أفراد

الخدمة العسكرية، كما أن حالة عدم الاستقرار السياسي ودخول البلاد في معارك سياسية مع المعارضة لم تتمكن الحكومة من توجيه ضربة عسكرية لحركة الشباب، التي تمكنت من التمركز على مناطق لا تبعد عن العاصمة سوى ثلاثين كيلومترًا جنوب مقديشو وشمالها(٧٥).

مرحلة الرئيس حسن شيخ محمود الثانية ٢٠٢٢-٢٠٢٦

انتخب الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في ١٥ آيار ٢٠٢٢ رئيسًا للصومال لولاية ثانية، حيث أعلن تعهده مجددًا بمكافحة حركة الشباب(٧٦)، وكرر ذلك في مناسبات عدة، لتبدأ الحرب المعلنة على "الشباب" أواخر تموز ٢٠٢٢ ، بعد أن شنَّ مسلحون من عشائر تقطن وسط البلاد حربًا على معاقل أتباع الحركة في إقليم هيران على نحو غير منظم، الامر الذي أجبر الحركة على التراجع، نظرا لعدم توفر دعم عسكري لوجستي وعدد كاف من المقاتلين للحركة في تلك المناطق، مما قوض نفوذ الحركة في القرى والمناطق النائية التي كانت تنتشر فيها عناصرها، حيث استمر القتال ضد حركة الشباب في إقليم هرشبيلي وجلمدغ، وتمكن الجيش الصومالي بمؤازرة مسلحين من بعض العشائر من تحرير قرابة ٤٠ منطقة بين بلدة وقرى ومدن في أقاليم وشبيلى الوسطى وجلمدغ وهيران ، وانتزع الجيش الصومالي السيطرة على مدينة أدن يبال من قبضة مسلحي حركة الشباب وهو ما يعده مراقبون بداية حقيقية لتقويض قدرات الحركة وكسر شوكتها وتراجع نفوذها على الصعيد الميداني لان فقدان الحركة أهم معقل لها في إقليم شبيلى الوسطى منذ عام ٢٠١٦ يعتبر فصلا جديدا من فصول القتال، بامتلاك الجيش زمام المبادرة في الحرب على الحركة وبمساعدة ابناء العشائر.

طرح الرئيس شيخ محمود في تموز ٢٠٢٢ استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، تتجاوز في مضمونها الارتكان للمقاربة العسكرية بشكل كامل، بل تشمل مقاربات مالية وقضائية وفكرية وإعلامية كسبيل لتحجيم نفوذ حركة الشباب ميدانيا وتجفيف مصادر تمويلها، إلى جانب مقاومتها فكرياً، وتقوم على تبني استراتيجية هجومية بدلاً من الاستراتيجية الدفاعية فإعلان الرئيس الصومالي بدء "حرب شاملة" على حركة الشباب الصومالية، تطلب استبدال الاستراتيجية العسكرية في محاربة الإرهاب من النهج الدفاعي الى النهج الهجومي عبر إعداد وتنفيذ هجمات استباقية، بدعم من الضربات الجوية الأميركية والدعم اللوجستي لقوة الاتحاد الأفريقي (أتميس)، لأجل تحقيق عدة أهداف، أولها: تصفية قيادات حركة الشباب بما يُساهم في شل حركة عناصرها، ثانيها: تدمير مقراتها ومواقع تمركز عناصرها بما تتضمنه من مواد وأسلحة وذخائر، بما يُساهم في تقييد حركة ونشاط العناصر الإرهابية، ثالثها: إنهاك عناصر الحركة عبر تنفيذ القوات الصومالية عدة عمليات عسكرية في أكثر من جبهة قتالية بشكل متزامن، مما يترتب عليه استنفاد قدرات حركة الشباب على المديين القريب والمتوسط، رابعها: إدخال الريبة والشكوك في نفوس عناصر الحركة حول قوة وتماسك الحركة والعمل على احداث الانقسام داخل الحركة وانشقاق مقاتليها عنها(٧٧).

٢- نتائج الحرب المعلنة على حركة الشباب واثرها في ترسيخ السلام

شكل إقليما شبيلى الوسطى والسفلى المجاوران للعاصمة مقديشو منطلقًا لهجمات حركة الشباب ضد العاصمة الصومالية مقديشو منذ عام ٢٠١٦ ولم تعد الحكومة الصومالية قادرة على منع أهداف حركة الشباب واحباط هجماتها، بسبب فقدانها زمام المبادرة في مواجهة مسلحي الحركة، واقتصرت عملياتها العسكرية على أهداف محددة دون أن تشمل المناطق والقرى في هذين الاقليمين، ما جعل سكان العاصمة في ترقب دائم لحوادث انتحارية، ومع

استمرار أحداث العنف، استشعرت الحكومة الصومالية ضرورة ان لا تقتصر الحرب مع الحركة على الجوانب العسكرية والاستخباراتية والامنية فقط، بل لجأت الحكومة الصومالية إلى تبني استراتيجية "الحرب الشاملة" لتشمل الجوانب التالية:

أ – أدلجة الصراع مع الحركة

لما كانت حركة الشباب تحمل الموروث السلفي الجهادي وتتبناه كعقيدة فكرية في الجوانب السياسية والعسكرية وتعتمده كمنهاج لتجنيد مقاتليها، فقد وظفت الحكومة الصومالية الخطاب الديني في مواجهة الحركة فكريًا وعسكريًا، وحركت لدى أفراد الخدمة العسكرية المشاعر الدينية من خلال الخطاب الديني العقائدي باعتبار أن حربهم ضد الحركة نصرة للدين والوطن ، وأن من يحاربونه لا صلة له بالدين، ووسمتهم بـ"الخوارج"، وبات هذا الوصف أكثر شيوعًا حاليا في أوساط رجال الدولة والاعلام المحلي، وذلك لا سقاط شرعية الشباب" الدينية، ومواجهتها عقائديا، واعتبارها حركة خارجة عن القانون والدين الاسلامي(٧٨)، وهو ما يمثل حالة ايجابية في فضح العقائد الزائفة للتنظيمات المتطرفة وبعدها عن مبادئ الاسلام السمحاء.

ب – توظيف الجانب العشائري

شكلت العشائر الصومالية، خاصة من سكان القرى والارياف حاضنة شعبية لحركة الشباب منذ انسحابها من العاصمة مقديشو عام ٢٠١١ وحافظت الحركة على علاقتها مع العشائر، خاصة في الاقاليم الوسطى ،الا ان هذه العلاقة شهدت توترا في السنوات الاخيرة، بعد تزايد هجمات الحركة على العاصمة وعلى المدن الكبيرة في البلاد، اضافة الى الضرائب المفروضة على سكان المناطق الحاضنة لسيطرتها، الامر الذي سبب بظهور العداوة بين " حركة الشباب المجاهدين" وبين العشائر الصومالية، خاصة الساكنة منها في وسط البلاد(٧٩)، وتحولت العداوة الى صراع بسب سلوك الحركة في تعاملها مع انقلاب العشائر ضدها، الذي تمثل بسفك دماء شيوخ القبائل، وارسال تهديدات إلى من يخالفها الرأي، أو يرفض دفع ضرائبها عنوة، ما وسع الهوة بين "الشباب" والعشائر، ولم يترك مجالا للصلح مستقبلا(٨٠).

ت– تعبئة الجانب الاعلامي

استنفرت الحكومة الصومالية امكاناتها الاعلامية لمواجهة الماكينات الاعلامية لحركة الشباب في وسائل التواصل الاجتماعي، ومواقع الانترنت، وذلك لدحض آرائها وتفنيد ادعاءاتها، هذا إلى جانب حظر وسائل الاعلام المحسوبة على الحركة وحجب حساباتها في مواقع السوشل ميديا واعتقال من تعامل مع "الشباب" واستهداف المتعاطفين معها وزجهم في السجون واعتبار الترويج الاعلامي للحركة جريمة يعاقب عليها القانون(٨١).

ث– الحرب الاقتصادية

بدأت الاجهزة الامنية الصومالية بحملة واسعة تستهدف مصادر تمويل تنظيم الشباب، وشنت هجمات متكررة على مقرات محاكمها القريبة على العاصمة، خاصة في مدينة" أفجوي" الزراعية، وسيطرت على بلدة "بصرة" التي كانت تضم محاكم التنظيم وتمثل مركز عبور إمداداتها العسكرية بين المناطق الوسطى والجنوبية، ومنعت الحكومة التقاضي إلى محاكم "الشباب" وامرت باعتقال من يراجع تلك المحاكم ، كما وجهت النيابة العامة مكاتب العقود القانونية والمحاماة بعدم التعامل مع التنظيم، وقامت الاجهزة الامنية بتعطيل حسابات مصرفية محلية تابعة

لشخصيات تعرف بارتباطها بـ" حركة الشباب المجاهدين"، وجمدت ما بين٨٠- ١٠٠ حساب صرفي تابع لعناصر الحركة، ووجهت عدة وزارات في الحكومة منها وزارة المالية ووزارة الموانئ والنقل البري والتجارة والصناعة ، تحذيرا شديدا للتجار والمقاولين والشركات والمواطنين من التعاون مع الحركة(٨٢).

تشكل حركة الشباب المجاهدين في الوقت الحاضر عائقا حقيقيا امام اية تحركات نحو بناء عملية سلام دائم في الصومال ذلك ان هذه الحركة تعمل وفق توجهات ايديولوجية تتخذ من الارهاب اسلوبا للتعامل مع من يختلف مع توجهاتها العقائدية واصفة كل مخالف لها بصفة التكفير التي تستوجب القتل حسب معتقدات هذه الحركة ، وبذلك فانه مع وجود مثل هذه الافكار فان اليات بناء السلام التي تقوم على اساس التعايش السلمي والمشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان[٨٣] سوف تجد عوائق واقعية يسببها وجود الحركة المجاهدين الشباب والحركات المتطرفة التي تتفق مع مبانيها الفكرية والتي تتخذ من اساليب العنف طريقا لحل الخلافات وبالتالي يستلزم الامر معالجة هذه الافكار المتطرفة ومحاولة تجريدها من مصادر قوتها الميدانية، وكذلك دحض افكارها وآرائها العقائدية امام الراي العام وتغير توجهات المتعاطفين معها والمؤمنين بأفكارها .

لقد شكل النزاع الاهلي في الصومال نموذجا لأسوء نزاع اهلي يمكن ان تشهده دولة ما، وذلك بسبب طبيعة هذا النزاع التي جمعت بين كونه نزاعا اهليا محليا ونزاعا دوليا جعل من الصومال منطقة لتصفية الحسابات والنزاعات الدولية، كما ان كثرة الفصائل والحركات السياسية التي انخرطت في هذا النزاع جعل من جهود المصالحة والتسوية وبناء السلام تذهب الى طرق تكاد تكون مغلقة وكان نصيب الكثير منها الفشل والاخفاق ، وكانت النتائج المترتبة على النزاع والتي تمثلت بانهيار الدولة الكامل وغياب فعالياتها تماما اضافة الى ظهور الدويلات التي اعلنت استقلالها عن الدولة الام وكثرة العقبات والمشاكل السياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الصومالي والتي تجعل من عملية بناء السلام عملية شاقة وعسيرة تتطلب تظافر الجهود المحلية والدولية لإنجاحها وهو الامر غير المتاح في الوقت الحاضر في ظل انشغال المجتمع الدولي بالعديد من المشاكل الدولية التي تصرف الاهتمام عن المشكلة الصومالية بصورة نسبية وفي ظل تطورات الاحداث في العالم والقارة الافريقية وفي هذا السياق أعلنت بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال "أتميس"، في ٢١ حزيران ٢٠٢٣، بدء عملية سحب قواتها من الصومال، ليصبح الجيش الصومالي نهاية عام ٢٠٢٤ المسؤول الوحيد، عن بسط الأمن والاستقرار في البلاد، ومحاربة حركة "الشباب" الإرهابية حيث نشر الاتحاد الإفريقي قواته في الصومال عام ٢٠٠٧، تحت مسمى بعثة "أميصوم"، لدعم قوات الحكومة الصومالية في فرض الامن والاستقرار في البلاد، قبل أن يتم استبدال هذه البعثة، في مارس ٢٠٢٢، ببعثة "أتميس"، والتي تضم ما يقارب ٢٠ ألف جندي من القوات النظامية، بمشاركة قوات من كينيا وأوغندا وبوروندي واثيوبيا وجيبوتي ، وتركزت مهامها على مواجهة حركة "الشباب"، الا أن البعثة الإفريقية أعلنت في حزيران ٢٠٢٣ أنها ستبدأ في عملية الخروج التدريجي من مقديشو، وعلى النحو التالي(٨٤):

١- بدء انسحاب قوات "أتميس": بدأت قوات "أتميس" عملية الانسحاب التدريجي من العاصمة مقديشو، عملا بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٦٢٨ و٢٦٧٠، واللذان ينصان على أن يتم الانتهاء من عملية الانسحاب بنهاية عام ٢٠٢٤.

وتنطوي المرحلة الأولى من الخطة على انسحاب حوالي ألفي جندي من الصومال قبل نهاية حزيران ٢٠٢٣، وتسليم سبع قواعد عسكرية للجيش الصومالي خلال هذا الشهر، بالإضافة إلى خروج ٣ آلاف جندي آخرين قبل

نهاية ايلول ٢٠٢٣. وسلمت البعثة الإفريقية قاعدة "حاج علي"، بولاية هيرشابيل بشرق مقديشو، إلى الجيش الصومالي في إطار هذه الخطة.

٢- استهداف "الشباب" قواعد "أتميس": عمدت حركة "الشباب"، بالتزامن مع بدء الانسحاب إلى زيادة هجماتها في البلاد، مستهدفةً القواعد العسكرية التي تتمركز بها هذه القوات، في محاولة للضغط على الدول المشاركة بقواتها في هذه البعثة ودفعها للإسراع بسحب هذه القوات.

وقد جاء الإعلان عن بدء انسحاب قوات "أتميس" الإفريقية من الصومال متزامناً مع جملة من المتغيرات التي يشهدها الملف الصومالي، والتي تضفي عليه مزيداً من التعقيد، وهو ما يمكن عرضه على النحو التالي[٨٥]:

١- زيادة الحكومة عدد قواتها: حيث يتجه الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، لزيادة عدد قوات الجيش الصومالي الى نحو ٢٣ ألف جندي، لتعويض الانسحاب المرتقب للقوات الإفريقية من العاصمة , وأعلنت مقديشو أنها تعمل حالياً على دمج ٢٠ وحدة عسكرية بعدما تلقت تدريباتها خارج البلاد وهو ما سيساعد في إحلال هذه القوات بدل القوات الإفريقية المنسحبة من الصومال.

٢- تغيير قيادة الجيش الصومالي: اذ قام الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، بعملية هيكلة للجيش الصومالي، كان أبرزها عزل قائد الجيش الصومالي، عدوة يوسف راجح، وتعيين العميد، إبراهيم شيخ محي الدين أدو، بديلاً عنه وعزا شيخ محمود هذه الخطوة إلى تباطؤ النتائج الميدانية لهجوم القوات الصومالية ضد حركة "الشباب"، فيما ربطت تقديرات هذه الخطوة بمحاولة شيخ محمود التخلص من العناصر العسكرية المحسوبة على سلفه، محمد عبدالله فرماجو، حيث تم تعيين راجح في منصبه من قبل فرماجو، عام ٢٠١٩، وكان يُعد في حينها أصغر ضابط يتولى رئاسة أركان الجيش الصومالي.

كذلك، تمت إقالة "عثمان جيث" حاكم منطقة هيران، والذي كان يشكل إحدى القوى الرئيسية في الحرب ضد "الشباب" في هذه المنطقة، وهو ما أثار تخوفاً من احتمالية أن تؤثر الإقالات المستمرة في فاعلية العملية العسكرية الراهنة ضد الحركة، فضلاً عن إمكانية تزايد التوترات الداخلية، خاصةً بعد إعلان عثمان رفضه قرار الإقالة، وعدم اعترافه بالدولة، واتجاهه لتشكيل إقليم اتحادي جديدة في المنطقة.

٣- تعطل الهجوم المضاد: نجحت الحملة العسكرية التي شنتها الحكومة الصومالية ضد "الشباب" خلال العام ٢٠٢٢، بيد أنها انتكست منذ مطلع العام ٢٠٢٣، وهو ما سمح للحركة بإعادة التعبئة وشن هجمات جديدة ضد الحكومة الصومالية والبعثة الإفريقية في مقديشو. ولذلك يبدو أن القوات الصومالية تبدو غير مستعدة حالياً لتولي المهام الأمنية في البلاد بشكل منفرد.

٤- استمرار مشكلة التمويل: حيث يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي، الذي كان يشكل مصدر التمويل الرئيسي لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، لم يعد مستعداً لتقديم تمويل إضافي لمواصلة مهام القوات الإفريقية في مقديشو. وقد يضطر الاتحاد الأوروبي لتمديد الفترة الزمنية التي سيقدم خلالها الدعم المالي لعملية الاستقرار في الصومال، ولكن شريطة وجود خطة واضحة تتضمن خروج بعثة "أتميس" من مقديشو، وتولي القوات الصومالية المهام الأمنية هناك.

ومن المتوقع حدوث بعض التداعيات المحتملة الناتجة عن انسحاب بعثة "أتميس" من الصومال نهاية عام ٢٠٢٤ وعلى النحو[٨٦] :

١- انهيار للمؤسسات الصومالية: من الممكن ان يؤدي انسحاب الكامل قوات "أتميس" الكامل إلى انهيار المؤسسات الصومالية الهشة بالفعل، خاصةً حال استمرار حظر التسليح المفروض على الصومال من قبل مجلس الأمن الدولي، حيث يحتاج الصومال إلى تشكيل قوات أمنية قوية ذات مستوى عال من التدريب بصورة عاجلة ، مع ضمان حصول تلك القوات على التمويل والدعم الدولي اللازم لجعلها قادرة على تعويض غياب القوات الإفريقية.

٢- اتجاه "الشباب" لتصعيد هجماتها: تعمل حركة "الشباب" حالياً على إعادة تعبئة قواتها والاستعداد لشن هجمات واسعة النطاق، استغلالاً لحالة الفراغ الأمني المحتملة، وهو ما قد يعيد تكرار سيناريو أفغانستان في أعقاب الانسحاب الأمريكي نهاية عام ٢٠٢١.

٣- خطة طوارئ استراتيجية: استبعدت تقديرات سيناريو الانهيار السريع للمؤسسات الصومالية، أو تكرار سيناريو أفغانستان، استنادا إلى وجود خطة طوارئ صاغتها الحكومة الصومالية وشركاؤها الدوليون قبل الشروع في عملية الانسحاب التدريجي لقوات "أتميس"، إذ يفترض أن تعيد الأمم المتحدة والقوى الغربية المانحة توجيه تمويلها الذي كانت تقدمه لبعثة "أتميس" إلى الجيش الصومالي، وهو ما قد يقوض قدرة "الشباب" على توسيع نطاق سيطرتها الإقليمية.

ويلاحظ أن الانشغال الغربي الراهن بأزماته المتفاقمة، وتمسك الاتحاد الأوروبي بوقف التمويل لعملية الاستقرار في الصومال، قد يعرقل الخطة السابقة.

٤- ترتيبات ثنائية: تجريً تفاهمات بين الصومال وبعض الدول المجاورة، ولاسيما إثيوبيا وكينيا وجيبوتي، لإرسال قوات لدعم القوات الصومالية ضد "الشباب"، بيد أن هذه القوات ستكون في إطار ترتيبات ثنائية بين مقديشو والدول المشاركة بهذه القوات، وليست تحت إطار البعثة الإفريقية، وذلك في إطار التفاهمات التي تم التوصل إليها في شباط ٢٠٢٣، أثناء القمة التي استضافتها مقديشو لقادة هذه الدول.

الخاتمة

من خلال استعراض دور الحركات الاسلامية في النزاع الصومالي توصل البحث الى ان مساهمة هذه الحركات كانت ذات اثار سلبية واضحة وذلك من خلال تصديها لان تحل محل الدولة في ممارسة مهامها حيث طرحت نفسها كمؤسسة بديلة عن مؤسسة الدولة وعلى الرغم من ان هذا الامر يحمل البعض من الجوانب الايجابية في حالة الفراغ الحكومي والامني لكنه يحمل تداعيات سلبية كثيرة ويعرقل من جهود بناء السلام التي تستلزم وجود حكومة مركزية قوية تساهم في ترسيخ المرتكزات التي تتطلبها عملية بناء السلام وان وجود قوة موازية للدولة سيؤدي دون ادنى شك الى عرقلة جهود بناء السلام .

التوصيات :

لأجل معالجة الدور الذي تقوم به الحركات الاسلامية في اعاقة بناء السلام في الصومال يفترض العمل

١- بناء المؤسسة الامنية في الصومال بطريقة تمكنها من التصدي بحزم للعمليات الارهابية التي تقوم بها الجماعات المسلحة ومنها الجماعات الاسلامية .

٢- نشر الثقافة القائمة على بناء الهوية الوطنية الصومالية وتوعية الراي العام الى خطورة الافكار المتطرفة التي تحملها هذه الحركات .

٣- سن التشريعات والقوانين التي تعيق من عمل هذه الحركات وتضييق الخناق على مصادر تمويلها وتجريم المتعاونين معها .

الهوامش

(١)عبد الرحمن شيخ محمود الزليعي , الصومال عروبتها وحضارتها الاسلامية ,قنديل للطباعة والنشر والتوزيع, دبي ,٢٠١٨,ص١٧.

(٢) عزت علي البحيري ، مواقف دبلوماسية وأحداث سياسية ،دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٤ ،ص.٥٢ .

(٣)حسن مكي محمد احمد ,السياسات الثقافية في الصومال الكبير(قرن افريقيا) ,المركز الاسلامي الثقافي , الخرطوم ,١٩٩٠ , ص١٨.

(٤)https://www.worldometers.info/world-population/somalia-population/ تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٧/٣٣

(٥)موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين –إفريقيا– لبنان ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام بيروت ،٢٠٠٧ص٢٤٩

(٦)واجي صبيحة ' ثورة الدراويش في الصومال بقيادة محمد عبد الله الحسن ضد الاحتلال البريطاني ١٨٩٧-١٩٢٠, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والدراسات الاسلامية , جامعة احمد دراية ادرار,٢٠٢٢, ص٨.

(٧)محمد عبد الغني سعودي , افريقيا شخصية القارة في شخصية الاقاليم ,مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة ,٢٠٠٨, ص٣٤٢.

(٨) كريمة حرباوي ,الدولة الفاشلة الصومال انموذجا, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة محمد خضير بسكرة ' كلية الحقوق والعلوم السياسية ,٢٠١٦, ص٣٣.

(٩) أمنة أبو حجر ، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم ، عمان ، دار أسامة ،٢٠٠١،ص،١٩٧ص١٩.

(١٠)اجلال رافت وابراهيم احمد ,القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ,دار النهضة العربية, القاهرة ,١٩٨٥,ص١٨.

(١١) محمد معلم عبد الله ,اثر استخدام مقررات التاريخ المختلفة في تحصيل التلاميذ بالمرحلة الاعدادية في الصومال ,شركة القدس للنشر والتوزيع , القاهرة ,٢٠١٦,ص٣٦.

١٢)اسعد طارش عبد الرضا , الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة ' دار امجد للنشر والتوزيع ' عمان , ٢٠١٦, ص٢٧.

١٣ Batool H. Alwan Sana K. Qati Inass A. Ali Iraqi Women's Leadership and State-Building Iraqi Women's Leadership and State-Building journal international women studes Vol 22,2022p 13

(١٤)عويشة بو زيد , اشكالية التدخل الانساني في العراق والصومال دراسة مقارنة ' رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان , كلية الحقوق والعلوم السياسية , ٢٠١٤ , ص٢٠١

١٥ Muntaser majedpolitical structure and the administration of political system in Iriq (post ISIS,CUESTION POLITICAL jul-dic p362 issue 65 vol37 2020

(١٦)حمود السيد ,افريقيا والاطماع الغربية, مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية ' ٢٠٠٩ , ص١٨٨.

(١٧)عبد الوهاب علي المؤمن ,الفساد في المجتمع الصومالي دراسة تحليلية لعوامل ومظاهر الفساد في محافظة بنادر, اطروحة دكتوراه غير منشورة ,جامعة ام درمان الاسلامية, ٢٠١٩, ص٩٦.

(١٨)محمد فريد الحاج , صفحات من تاريخ الصومال دار المعارف ' القاهرة ', بدون سنة نشر ,ص٣٧.

[١٩]مها سعد عبد الكريم , الازمة الصومالية دراسة في اسباب الصراع الاثني , مجلة العلوم الادارية والمالية , جامعة الامام الصادق العدد الخامس ,بغداد ٢٠٢٢, ص٢٢٢.

[٢٠]علي احمد هارون , اسس الجغرافية السياسية ,دار الفكر العربي ,القاهرة , ١٩٨٨,ص٢٤٨.

[٢١] جمال محمد السيد ضلع، الصراعات والحروب الاهلية في افريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة،، ١٩٩٢ ,ص٢٩١.

[٢٢]عبد الرحمن محمود علي عيسى , الصومال جدلية الهوية بين الانتماء العربي والافريقي مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة ,٢٠١٦,ص٣.

[٢٣] السيد على أحمد فليفل, مشكلة أوغادين بين الاحتلال الحبشي والانتماء العربي الإسلامي، الجزء الاول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،, ١٩٧٨,ص٢٤.

[٢٤]عبد الرحمن النجار , الاسلام في الصومال ,المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية , القاهرة ' ١٩٧٣, ص٩٠.

[٢٥] حسين موسى فارح, مشكلة الصومال الغربي وتأثيرها على العلاقات الصومالية الاثيوبية -١٩٦٠ ، 1988رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة , ص١٠.

[٢٦]خميس دهام حميد , الصومال ومشكلات الوحدة الوطنية من الممالك الى المحاكم الاسلامية دار الجنان للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١١ , ص٨٩,

[٢٧]صلاح الدين حافظ ,مصدر سبق ذكره , ص١٢٨.

[٢٨] عبد الرزاق علي عثمان، الخلفية التاريخية لانهيار الدولة في الصومال عام ،١٩٩١ مجلة جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، العدد ٧، ١٩٩٥ص٤٧١

[٢٩]صهيب عبد الرحمن , قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال ,مركز الجزيرة للدراسات , ٢٠١٧, ص٣.

[٣٠] نجوى امين الفوال، اشكالية الدولة الصومالية: العامل القبلي، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة ،٢٠٠١ ,ص٤.

[٣١] السيد عوض عثمان ، بناء الدولة أزمة المصالحة الصومالية ، كراسات اسراتيجية ، العدد ٧٤١, القاهرة ، ٢٠٠٥ص ٥.

[٣٢] جمال محمد السيد ضلع، الصراعات والحروب الاهلية في افريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة،،١٩٩٢ص.٢٩١.

[٣٣] عبد الرزاق علي عثمان، مصدر سبق ذكره , ص٤٧١.

[٣٤]كوثر طه ياسين ,المنازعات والحروب الاهلية في العالم الثالث الصومال وافغانستان انموذجا, مجلة العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , العدد٣١, ٢٠٠٥, ص١٣٠.

[٣٥]وليم توردوف ,الحكم والسياسة في افريقيا ,ترجمة كاظم هاشم نعمة ,منشورات اكاديمية الدراسات العليا , طرابلس , ٢٠٠٤ , ص٢٣٥.

[٣٦]اجلال رافت واخرون ,العرب والقرن الافريقي جدلية الجوار والانتماء , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الطبعة الاولى , الدوحة , ٢٠١٣, ص.١٨٣.

[٣٧] مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٥ .

[٣٨]عبد الرحمن سهل الصومالي ' المشكلة الصومالية وتداعياتها الراهنة , مجلة قراءات افريقية عدد ٢, اكتوبر , ٢٠٠٤ , ص١٢٤.

[٣٩]محمد سلمان صالح , التدخل الدولي في الصومال ودوره في الازمة الداخلية الصومالية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ,بغداد , العدد ٦٢ , ٢٠١٨, ص٦٣.

[٤٠]مها سعد عبد الكريم , مصدر سبق ذكره , ص٢٢٢.

(٤١) حمدي عبد الرحمن حسن , الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الامن القومي العربي ,المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , لبنان , ١٩٩٢ , ص٩٢.

(٤٢)جمال محمد السيد ضلع , مصدر سبق ذكره ,ص٢٩١

٤٣ Richard H.Shultz,Jr,state disintegration and ethnic conflict :A Framework for analysis, The annals of the American academy of political science and social,vol 541 small wars September p83 1995

(٤٤)مها سعد عبد الكريم , مصدر سبق ذكره , ص٢٢٣

(٤٥)محمد عبد الكريم احمد ,الدولة الوطنية في الصومال التحديات التاريخية ومساعي التعافي ,مجلة المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد ٤٩٠, بيروت , ٢٠١٩ , ص١١٠.

(٤٦)عبد الرزاق علي عثمان , مصدر سبق ذكره ,ص٤٧١.

(٤٧)بان غانم الصائغ , الحرب الاهلية الصومالية وجهود المصالحة الوطنية , مجلة التربية والعلم ,جامعة الموصل , العدد ١, ٢٠٠٩ , ص٣٨.

٤٨ Sura Saad, Abed,Adel Abdul Hamza , diagnosing the severity of the Syrian conflict according to Michael s.lund Journal of Positive School Psychology vol6 2022 .

(٤٩)مها سعد عبد الكريم , مصدر سبق ذكره , ص٢٢٥.

(٥٠)محمود ابو العينين , افريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي ,

(٥١)نجوى الفوال، المواقف الدولية والاقليمية تجاه الازمة الصومالية معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة ,ص٣٨٩.

(٥٢)كيغتني منغيست ,تحديات البناء الوطني والصراعات في القرن الافريقي ,العرب والقرن الافريقي جدلية الجوار والانتماء , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , بيروت , ٢٠١٣, ص٤٧١.

(٥٣)عبد الرحمن شيخ محمود الزيلعي , مصدر سبق ذكر ه , ص١٠٢.

(٥٤)شافعي محمد , خريطة الحركات الاسلامية في الصومال ,شبكة الانترنت على الرابط akhwan anoline ,com, التاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٢.

(٥٥) Ken Menkhaus, "Plitical Islam in Somalia," Middle East Policy IX, no

٥٦ بتول حسين علي , احمد عدنان عزيز , التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع , مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الاردن المجلد ٤٦ , العدد ٢, ٢٠١٩, ٢٤٩.

(٥٧) سداد مولود سبع، الحركات الاسلامية الاصولية المتشددة في القرن الافريقي , مجلة قضايا سياسية ,،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٤, ٢٠١٤, ص١٧٨.

(٥٨) سؤدد العبيدي , المحاكم الاسلامية واثرها على التطورات السياسية في الصومال ١٩٩-٢٠٠٦, مجلة الدراسات التاريخية , جامعة الجزائر ٢ , المجلد ٢٣, العدد ٢, ٢٠٢٣ ,ص٧٦١.

(٥٩) عمر إيمان أبو بكر، تجربة المحاكم الإسلامية في الصومال، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١ ٢٠٠٨، ص٥٩-٦٠.

(٦٠)سؤدد العبيدي , مصدر سبق ذكره ,ص٧٦٤.

(٦١)عمر ايمان ابو بكر , مصدر سبق ذكره , ص٩١.

(٦٢)عبد الواحد شافعي , تجربة المحاكم الاسلامية في الصومال تالف الخصوم في الاسلاميون في الصومال ,مركز المسبار للدراسات والبحوث , الدوحة , حزيران ٢٠١٠, ص٧٧.

(٦٣)عبد الواحد شافعي ، مصدر سبق ذكره, ص٧٧.

(٦٤) Elliot, Ashley and Holzer, Georg-Sebastian ,The invention of 'terrorism in Somalia: paradigms and policy in US foreign relations South African Journal of International Affairs International Affairs Vol. 16, No. 2, August 2009, p.215

(٦٥) عمر ايمان ابو بكر , مصدر سبق ذكره,ص١٠١.

(٦٦) سؤدد العبيدي ، مصدر سبق ذكره، ص٧٦٨.

(٦٧) عمر ايمان ابو بكر مصدر سبق ذكره , ص١٠١.

(٦٨) سؤدد العبيدي ، مصدر سبق ذكره، ص:٧٦٨.

(٦٩) مثنى العبيدي ,ازمة الارهاب في افريقيا خطر متزايد , مجلة بقلم خبير , مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, العدد٢٤, كانون الاول , ٢٠٢٢,ص٨.

(٧٠) عبد الواحد شافعي , مصدر سبق ذكره , ص٨٢.

(٧١) سؤدد العبيدي , مصدر سبق ذكره ,ص٧٦٨.

(٧٢) مثنى العبيدي , مصدر سبق ذكره , ص٨.

(٧٣) ابراهيم احمد نصر الله , مصدر سبق ذكره ,ص٤٩.

(٧٤) الشافعي ابتدون ,الحرب المعلنة على حركة الشباب الصومالية تداعياتها المحلية ابعادها الاقليمية ,مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة , ٢٠٢٢, ص٣.

(٧٥) المصدر نفسه,.ص٧.

(٧٦) نور جيدي , الصومال ثلاثة استراتيجيات لإنجاح المعركة ضد حركة الشباب , شبكة الانترنت http .www alaraby.couk التاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٦.

(٧٧) همسه سعد , مستقبل الوضع الامني في الصومال التكتيكات والتكتيكات المضادة , شبكة الانترنت الرابط https://www.almesbar.net/ التاريخ ٢٠٢٣/٢/١.

(٧٨) الشافعي ابتدون ,مصدر سبق ذكره ص٣.

(٧٩) المصدرنفسه , ص٣.

(٨٠) الشافعي ابتدون , الصومال العشائر تتحدى حركة الشباب , العربي الجديد، ٥ تشرين الاول ،٢٠٢٢ التاريخ: ١٥ /٢٠٢٢/١٢

(٨١) رئيس الصومال يؤكد على اولوية تحرير البلاد من الشباب , شبكة الانترنت على الرابط ttps://cutt.us/iyYGB hالتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٧.

(٨٢) الصومال قتلى في فك حصار على فندق احتله مقاتلو حركة الشباب ,https://www.skynewsarabia.com/التاريخ , ٢٠٢٢ /١٠/٢٨.

٨٣ عمر جمعة عمران 'بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجاوب المحلي وأعاده التأهيل المجتمعي ' الهاشمي للكتاب الجامعي ' بغداد'٢٠١٩, ص٩٨,

(٨٤) مركز المستقبل للدراسات ,تداعيات انسحاب اتميس على الوضع الامني في الصومال-https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/It التاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٢.

(٨٥) مركز المستقبل للدراسات , مصدر سبق ذكره .

(٨٦) مركز المستقبل للدراسات, مصدر سبق ذكره .

المصادر

اولا / المصادر العربية

١- اجلال رافت وابراهيم احمد ,القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ,دار النهضة العربية, القاهرة ,١٩٨٥.

٢- اجلال رافت واخرون ,العرب والقرن الافريقي جدلية الجوار والانتماء , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الطبعة الاولى , الدوحة , ٢٠١٣.

٣- اسعد طارش عبد الرضا , الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة ' دار امجد للنشر والتوزيع ' عمان , ٢٠١٦, ص٢٧.

٤- بان غانم الصائغ , الحرب الاهلية الصومالية وجهود المصالحة الوطنية , مجلة التربية والعلم ,جامعة الموصل , العدد ١, ٢٠٠٩

٥- بتول حسين علي , احمد عدنان عزيز , التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع , مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ,جامعة الاردن, المجلد ٤٦ , العدد ٢, ٢٠١٩,

٦- جمال محمد السيد ضلع، الصراعات والحروب الاهلية في افريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة،١٩٩٢.

٧- -حسن مكي محمد احمد ,السياسات الثقافية في الصومال الكبير(قرن افريقيا) ,المركز الاسلامي الثقافي , الخرطوم ,١٩٩٠

٩- حسين موسى فارح, مشكلة الصومال الغربى وتأثيرها على العلاقات الصومالية الاثيوبية -١٩٦٠ ،١٩٨٠رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة,١٩٨٥.

١٠- حمد عبد الكريم احمد ,الدولة الوطنية في الصومال التحديات التاريخية ومساعي التعافي ,مجلة المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد ٤٩٠, بيروت ,٢٠١٩

١١- حمدي عبد الرحمن حسن , الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الامن القومي العربي ,المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٩٢.

١٢- حمود السيد ,افريقيا والاطماع الغربية, مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية ' ٢٠٠٩ .

١٣- خميس دهام حميد , الصومال ومشكلات الوحدة الوطنية من الممالك الى المحاكم الاسلامية دار الجنان للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١١ .

١٤- سؤدد العبيدي, المحاكم الاسلامية واثرها على التطورات السياسية في الصومال ١٩٩-٢٠٠٦, مجلة الدراسات التاريخية , جامعة الجزائر ٢, المجلد ٢٣, العدد٢ , ٢٠٢٣.

١٥- سداد مولود سبع، الحركات الاسلامية الاصولية المتشددة في القرن الافريقي , مجلة قضايا سياسية ،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٤, ٢٠١٤.

١٦ -السيد على أحمد فليفل, مشكلة أوغادين بين الاحتلال الحبشى والانتماء العربي الإسلامي، الجزء الاول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،, ١٩٧٨,ص٢٤.

١٧- السيد عوض عثمان ، بناء الدولة أزمة المصالحة الصومالية ، كراسات استراتيجية ، العدد ٧٤١, القاهرة ، ٢٠٠٥.

١٨- الشافعي ابتدون ,الحرب المعلنة على حركة الشباب الصومالية تداعياتها المحلية ةابعادها الاقليمية ,مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة ,٢٠٢٢.

١٩- شيرين مبارك فضل الله, هيلاسي لاسي والقضية القومية فى إثيوبيا -١٩٣٠ ،١٩٧٤ رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨

٢٠- صهيب عبد الرحمن , قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال ,مركز الجزيرة للدراسات , ٢٠١٧.

٢١- صلاح الدين حافظ ,صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي , المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ,الكويت , ١٩٧٠.

٢٢- عبد الرحمن النجار , الاسلام في الصومال ,المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية , القاهرة , ١٩٧٣.

٢٣- عبد الرزاق علي عثمان، الخلفية التاريخية لانهيار الدولة في الصومال عام ،١٩٩١ مجلة جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، العدد ،٧ ،١٩٩٥

٢٤- عزت علي البحري ، مواقف دبلوماسية وأحداث سياسية ،دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٣ .

٢٥- عشائر تتحدى حركة الشباب , العربي الجديد، ٥ تشرين الاول ،٢٠٢٢ التاريخ: ١٥ /٢٠٢٢/١٢

٢٦- عمر جمعة عمران , بناء السلام في مجتمعات النزاع دراسة في التجاوب المحلي واعادة التأهيل المجتمعي , الهاشمي للكتاب الجامعي , بغداد , ٢٠١٩

٢٧- عبد الرحمن سهل الصومالي ' المشكلة الصومالية وتداعياتها الراهنة , مجلة قراءات افريقية عدد ٢, اكتوبر , ٢٠٠٤.

٢٨- عبد الرحمن شيخ محمود الزليعي , الصومال عروبتها وحضارتها الاسلامية ,قنديل للطباعة والنشر والتوزيع, دبي ,٢٠١٨.

٢٩- عبد الواحد شافعي , تجربة المحاكم الاسلامية في الصومال تالف الخصوم في الاسلاميون في الصومال ,مركز المسبار للدراسات والبحوث , الدوحة , حزيران ٢٠١٠.

٣٠- عمر إيمان أبو بكر، تجربة المحاكم الإسلامية في الصومال، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣١- عبد الوهاب علي المؤمن ,الفساد في المجتمع الصومالي دراسة تحليلية لعوامل ومظاهر الفساد في محافظة بنادر, اطروحة دكتوراه غير منشورة ,جامعة ام درمان الاسلامية , معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي.

٣٢- عبد الوهاب عمروش ,التدخل الانساني ومصير الدولة الوطنية في افريقيا ,دراسة حالة الصومال , رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية العلوم السياسية والاعلام ,٢٠٠٠.

٣٣- علي حسين الخولاني، دور الاطراف الخارجية في الصراعات العرقية والسياسية بدول منطقتي القرن الافريقي والبحيرات العظمى ,اطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية العلوم السياسية والعلاقات الخارجية , جامعة الجزائر,٢٠١٤.

٣٤- عويشة بو زيد , اشكالية التدخل الانساني في العراق والصومال دراسة مقارنة ' رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان , كلية الحقوق والعلوم السياسية , ٢٠١٤ .

٣٥- كريمة حرباوي ,الدولة الفاشلة الصومال انموذجا, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة محمد خضير بسكرة ' كلية الحقوق والعلوم السياسية ,٢٠١٦.

٣٦- كوثر طه ياسين ,المنازعات والحروب الاهلية في العالم الثالث الصومال وافغانستان انموذجا, مجلة العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , العدد٣١, ٢٠٠٥.

٣٧- كيغتني منغيست ,تحديات البناء الوطني والصراعات في القرن الافريقي ,العرب والقرن الافريقي جدلية الجوار والانتماء , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , بيروت ,٢٠٠٢.

٣٨- محمد عبد الغني سعودي , افريقيا شخصية القارة في شخصية الاقاليم ,مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة ,٢٠٠٨.

٣٩- محمد فريد الحاج , صفحات من تاريخ الصومال دار المعارف ' القاهرة ', بدون سنة نشر.

٤٠- محمود ابو العينين , افريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي ,

٤١- موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين –إفريقيا– لبنان ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام بيروت ،٢٠٠٧.

.

٤٢- محمد معلم عبد الله ,اثر استخدام مقررات التاريخ المختلفة في تحصيل التلاميذ بالمرحلة الاعدادية في الصومال ,شركة القدس للنشر والتوزيع , القاهرة ,٢٠١٦.

٤٣- محمد ادريس احمد, الصومال بين الفشل الداخلي والمكر الخارجي ,مجلة البيان, العدد ٢٦٩, ٢٠١٠,.

٤٤- محمود السيد ، إفريقيا والأطماع الغربية ،(د م ن) ، مؤسسة شباب الجامعة ،٢٠٠٩.

٤٥- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٣ .

٤٦- مها سعد عبد الكريم , الازمة الصومالية دراسة في اسباب الصراع الاثني , مجلة العلوم الادارية والمالية , جامعة الامام الصادق , العدد الخامس ,بغداد ٢٠٢٢, ص٢٢٢.

٤٧- مثنى العبيدي ,ازمة الارهاب في افريقيا خطر متزايد , مجلة بقلم خبير , مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, العدد٢٤, كانون الاول,٢٠٢٢.

٤٨- محمد سلمان صالح , التدخل الدولي في الصومال ودوره في الازمة الداخلية الصومالية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ,بغداد , العدد ٦٢ ,٢٠١٨ .

٤٩- ناصر زيدان ، قضايا عربية ودولية ساخنة ,الدار العربية للعلوم ناشرون ,٢٠١٥، ،ص٦٨.

٥٠- نجوى امين الفوال، اشكالية الدولة الصومالية: العامل القبلي، مركز دراسات السياسية والاستراتجية،القاهرة ،٢٠٠١ ,

٥١- نجوى الفوال،المواقف الدولية والاقليمية تجاه الازمة الصومالية معهد البحوث والدراسات الافريقية،القاهرة., بيروت , لبنان , ١٩٩٢.

٥٢- واجي صبيحة ' ثورة الدراويش في الصومال بقيادة محمد عبد الله الحسن ضد الاحتلال البريطاني ١٨٩٧-١٩٢٠, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والدراسات الاسلامية , جامعة احمد دراية ادرار,٢٠٢٢.

٥٣- وليم توردوف ,الحكم والسياسة في افريقيا ,ترجمة كاظم هاشم نعمة ,منشورات اكاديمية الدراسات العليا , طرابلس , ٢٠٠٤

المصادر الاجنبية

-١Batool H. Alwan Sana K. Qati, Inass A. Ali, Iraqi Women's Leadership and State-Building Iraqi Women's Leadership and State-Building , journal international women studes
Vol 22,2022
-٢Elliot, Ashley and Holzer, Georg-Sebastian ,The invention of 'terrorism in Somalia: paradigms and policy in US foreign relations South African Journal of International Affairs International Affairs Vol. 16, No. 2, August 2009,
3 Sura saad abed,adel abdul hamza , diagnosin the severity of the syrian conflict according to michael s.lund Journal of Positive School Psychology vol6 2022
Muntaser majed, political structure and the administration of political system in iraq (post-ISIS., CUESTIONES POLITICAS jul-dic٢٠٢٠,vol.٣٧ Issue ٦٥,p362)